

توجه الخليج نحو آسيا: وضع "سياسة التوجه شرقاً" في سياق التنفيذ.

الدكتور إن جاناردان، فبراير 2018

- تضاعف نمو العلاقات بين أكبر مصدري ومستوري النفط في آسيا منذ مطلع القرن الحالي. وشهدت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي نمواً سريعاً من خلال تلبية احتياجات الطاقة لفترة الازدهار الاقتصادي الآسيوي.
- توسعت علاقات "الصداقة بين بلدان الشرق" القائمة على النفط ببطء وثبات، مما أدى إلى تعزيز التجارة غير النفطية والاستثمارات الإستراتيجية المتبادلة في قطاعات متنوعة. وبالتالي فإن إجمالي قيمة التبادل التجاري بين دول الخليج والدول الآسيوية الآن تفوق قيمة التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية مجتمعين.
- في حين أن هذه العلاقات كانت تعتمد في الأساس على العوامل الاقتصادية إلا أنه كان هناك عدد محدود من القضايا الأخرى التي أسهمت في تسريع وتيرة تنامي العلاقات؛ ومنها تأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر وشعور دول الخليج باعتبارها اللتئماء والتضامن الديني والبراجماتية الاقتصادية، وعدم اهتمام الدول الآسيوية بالأجندة السياسية وذلك من بين أمور أخرى.
- ربما كان أحد دوافع سياسة "التوجه شرقاً" لدول الخليج في المجال الاقتصادي هو أيضاً الحسابات بعيدة المدى بأن التحول في القوة الاقتصادية باتجاه الشرق يمكن أن يؤثر على النظام السياسي والأمني العالمي الذي تهيمن عليه الدول الغربية، مما يتسبب في تداعيات واسعة على المنطقة.
- عندما نتحدث عن الفترة المقبلة وفي حين أن العلاقات بين دول الخليج والدول الآسيوية سيتواصل تعزيزها ورسوخها في مجال الطاقة بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة إلا أنه من المؤكد أيضاً أنها ستتوسع سريعاً إلى مجالات أخرى بخلاف الطاقة، وهناك مؤشرات على ذلك فعلاً. فعلى سبيل المثال ستجد دول مجلس التعاون الخليجي فرصاً استثمارية أكبر في قطاعات الاتصالات، والعقارات، والتمويل الإسلامي، وأسواق الغذاء، وخطط ممرات النقل عبر الحدود الوطنية، وأسواق البنية التحتية في آسيا، من بين أمور أخرى.
- في ذات الوقت فإن الدول الآسيوية ستحرص على الدخول بشكل أكبر في سوق رؤوس الأموال المقترضة وقطاعات الإنشاءات، والشحن، والتصنيع في المنطقة. ويتيح معرض إكسبو الدولي 2020 في دبي، على سبيل المثال، فرصاً للتعاون مما يسهم مساهمة غير مباشرة في إنعاش قطاعي السياحة والخدمات.
- من المنتظر أيضاً أن يحدث توسع في نطاق العلاقات ليشمل نقل المعرفة في قطاع التكنولوجيا المتطورة. وفي ضوء الاهتمام العالمي المتنامي بالذكاء الاصطناعي، فإن هناك مجالاً للتصافر والتعاون بين دول الخليج والدول الآسيوية في هذا المجال وكذلك في مجالات الفضاء الجوي، والفضاء الإلكتروني، والتكنولوجيا الحيوية، وعلم الوراثة الحيوية، والصناعات الدوائية أيضاً.
- لهذا وقبل أن تعلن الولايات المتحدة الأمريكية سياستها بإعادة التوازن الإستراتيجي بـ "التوجه" نحو آسيا بفترة طويلة، فإن دول مجلس التعاون الخليجي وجهت أنظارها نحو الدول الآسيوية واعتبرتها أحد طغفاء المستقبل. وبالرغم من أن هذه العلاقات كانت تقوم في الأساس على أنشطة اقتصادية تبادلية إلا أنها تتحول الآن ببطء لتصبح عوامل لها تأثير على البيئة الجيوسياسية، مع احتمال ظهور ترتيبات أمنية "جماعية" للخليج في المستقبل برعاية الدول الآسيوية.